تل ابيب ستصل الى حل للحدود النهائية وتنسحب من الضفة بعد ان تدفع ثمنا باهظا جدا

انهيار الاتحاد السوفييتي والتحوّل الكبير في السياسة الامريكية وحرب العراق أزاحت عن ظهر اسرائيل تهديدات دمشق وبغداد

■ خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وقعت أحداث كبيرة، كان من بينها وقوع اربعة أحداث بالغة الأهمية من الناحية الاستراتيجية، والتي كانت سببا في تحسين وضعنا السياسي ـ الأمني بصورة كبيرة. عاملان أساسيان من العوامل التي مُنحت لنا وكأنها «هدية»، منحتنا إياها عوامل خارجية وهما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وعاملان ثانويان آخران، حدثا بفضل مبادرتنا دون انتظار من أحد، وهي لم تكن أكثر من تصحيح لأخطاء تاريخية سابقة كانت اسرائيل قد ارتكبتها في الماضي ودون ضغط من أحد.

التحول والخطوة الاولى الاستراتيجية الهامة التي حدثت تمثلت في تفكيك الاتحاد السوفييتي، والتي انعكس عنها ـ بصورة فورية ـ تقليل وتراجع الخطر العسكري القادم من سورية، والتي كانت عبارة عن «محطة مراقبة» وفحص للقدرة العسكرية السوفييتية غير المحدودة في المنطقة، وعادت بفضل ذلك الى دولة «بأبعادها وقدراتها» الطبيعية المناسبة لها، بل دولة فقيرة وضعيفة. وزيادة على ذلك تسبب ذلك بهجرة نحو مليون يهودي جديد الى اسرائيل غالبيتهم من الناشطين والمثقفين والذين كان لهجرتهم الى اسرائيل أثر كبير في تغيير وجه وقدرة الدولة الاجتماعي والاقتصادي الى حد كبير.

العامل الثاني المهم جدا جرى تنفيذه على أيدي «المقاول المناوب» الأهم والأفضل، الذي كانت اسرائيل لا تتوقع مثله حتى ولا في أحلامها، والذي حدث في الولايات المتحدة الامريكية، الذي كان مبرره تلك الكارثة التي ضربتها والتي تمثلت بالعملية الدموية في أبراج التوائم في نيويورك، وبعد ذلك أسرعت الولايات المتحدة لتثبت للعالم ولاسرائيل (التي كانت تؤكد وتروج ذلك) بأنه توجد دولة في العالم اسمها «العراق» تشكل خطرا على وجود وأمن العالم، ويجب العمل ضدها، مما يعني وجود القوة التي كنا نوظف من اجلها الكثير من الموارد لمحاربتها دون أن يكلفنا ذلك أي شيء بعد الآن.

هذه العوامل الاستراتيجية الخارجية البالغة الأهمية التي حدثت (تفكيك الاتحاد السوفييتي ونظرية الأمن الامريكية الجديدة) كانت سببا في إزالة تهديدات استراتيجية على وجود اسرائيل، وهي أبقت لنا ايران فقط، ومن الطبيعي أن من السهل التعامل مع «تهديد محدد» ومعروف من التعامل مع «باقة من التهديدات» المتنوعة والمتعددة الاشكال والمصارد.

حتى الآن تحدثنا بالنسبة للاستراتيجيات التي لم تتم بلورتها على أيدي اسرائيل. أما بالنسبة للاستراتيجيات التي تبلورت على يد اسرائيل: فاذا وجهنا السؤال اللازم بخصوص هذه العوامل الاستراتيجية المحلية المهمة، ووجهناه الى رؤساء الحكومات السابقة، وبالتحديد لكل من ايهود باراك من العمل وارييل شارون من الليكود، وقلنا لهما: ما هي العملية الاستراتيجية الأكثر أهمية التي قامت بها اسرائيل في هذه السنوات الأخيرة؟ فان الاجابة ستكون (وبسرعة): الخروج من لبنان/ غزة. كل واحد ستكون إجابته حول ما نفذه شخصيا.

وبكلمات اخرى: أي الخروج من اماكن لم يكن من الضروري أن نتواجد فيها أصلا، وحتى لو كان من المهم التواجد فيها، فهذا ربما كان ضروريا لبعض الوقت وليس لسنوات طويلة، كما فعلت اسرائيل. ولكن، متى قامت اسرائيل بترك هذه المناطق والخروج منها. في كلتا الحالتين، فانها لم تفعل ذلك إلا بعد أن تأكدت ـ بسبب وجودها الطويل ـ من بروز وتعاظم المتطرفين فيها، وبعد أن كلفنا التواجد هناك الآلاف من القتلى والجرحى الذين شكلوا ثمنا لهذا الوجود (الطويل) غير المطلوب، وايضا بعد أن وظفنا وخسرنا عشرات المليارات من الشيكلات لتغطية هذا التواجد والانفاق عليه، والأهم من ذلك، بعد أن أفهمنا الأعداء وعلمناهم الدرس المهم وهو أنه «بالقوة والدماء يمكن إجبار اسرائيل على تغيير استراتيجيتها».

الاستراتيجية التي تبنتها اسرائيل واتخذتها سياسة ثابتة طوال سنين عديدة، تمكنت من بلورة صياغات واعتبارات من نوع «الوقت يعمل لصالحنا» و«سوف نضع نظاما جديدا في لبنان». فمن الاستراتيجيات الخاصة بنا، التي قامت على أسس من قلة المعرفة والفهم ـ يتعادل مع قلة فهم زعماء دولتنا ـ استراتيجيات يمكن وصفها بأنها عادت الى الوراء وتحولت بنسبة 180 درجة، وذلك على نحو اضطراري وإجباري ومن غير خيار، أما الخطوات الاستراتيجية الاخرى التي اتخذتها اسرائيل (والأساسية التي اضطرت لها) فقد كانت انعكاسا واضحا للتغيرات الاستراتيجية الهامة التي حصلت في الخارج وأثرت كثيرا على اسرائيل دون أن تكون لنا يد فيها ولا في توقيتها أو اسبابها، مع أن اسرائيل من أكبر المستفيدين من حدوثها.

والسؤال الذي يطرح الآن: ماذا كان يمكن أن يبلغ ثمن تلك الأخطاء لو لم تُصحح متأخرة؟ هل كان يمكن للآلاف الذين وقعوا بين جرحى وقتلى في لبنان ثمنا لوجودنا هناك، هل يمكن أن تكون «بضع مئات» فقط؟ وهل كانت ستنحصر في «مئات» في غزة ايضا بدلا من الآلاف لو كان القرار قبل ذلك؟.

استنتاج محتمل هو الذي نتحدث عنه: هذا هو الوضع الممكن اذا كنا في نهاية الأمر سنترك (ننسحب) من غالبية المناطق في الضفة الغربية وبنفس الطريقة، انسحابا أحادي الجانب، ودون تنسيق مع أحد، لكن ذلك سيكون بعد أن ندفع ثمنا باهظا قد يصل الى ألفين من القتلى والجرحى، بعد ذلك فقط نسير نحو الحدود النهائية التي يجب أن نتواجد عليها، وبما في ذلك «اقتسام مدينة القدس».

دون دفع هذا الثمن الباهظ والمكلف، فان اسرائيل لن تُقدِم على اخلاء الضفة الغربية والانسحاب منها، مع أن قسما لا يستهان به من زعماء اسرائيل السياسيين سيواصلون التقدم والارتفاع على ظهر الشعار القديم «إن اسرائيل لا يمكنها تقسيم القدس» مرة اخرى أو السماح بذلك.

يمكن لنا، ولو لمرة واحدة كنوع من التغيير، أن نبادر نحن الى مثل هذه الخطوات، لا أن ننجر اليها ونكون مرغمين على اتخاذها، مع أننا ايضا هذه المرة لن نختلف عن ذي قبل، وسيكون الحديث عن «تصحيح للاوضاع» التي كانت خطأ، وأننا نقوم باصلاح أخطاء تاريخية قديمة كنا قد ارتكبناها بأيدينا.

أمير زيف ـ آب
دكتور مختص في اتخاذ القرارات
(معاريف) 2006/1/22

شاب فلسطيني يقفز من فوق الجدار الفاصل في مدينة ابو ديس

نجاحها يُخيف عددا كبيرا من السياسيين في تل ابيب

على اسرائيل تقبل دخول حماس كما فعلت امريكا في افغانستان والعراق

■ يا ويلتاه، «كان من المفترض أن تكون انتخابات السلطة جزءا من العملية الديمقراطية، ولكنها ليست كذلك. ليست هناك ديمقراطية في العالم تسمح لتنظيم ارهابي بالمشاركة في الانتخابات»، قالت وزيرة الخارجية الجديدة تسيبي لفني محتجة ومتذمرة. ليس هناك أساس لهذا الموقف الانفعالي. الولايات المتحدة وافقت على أن يشارك المشبوهون بأعمال ارهابية في «الديمقراطيتين» الجديدتين اللتين أقامتهما في العراق وافغانستان، فقط من اجل أن تحظى الحكومات في هذه الدول بشرعية ما. الولايات المتحدة ايضا عبرت عن رضاها المحدود من أن حزب الله يشارك لاول مرة في الحكومة اللبنانية، ذلك لأن هذا الأمر سيدفع هذا التنظيم الذي يعتبر ارهابيا الى إبداء مسؤولية سياسية أكبر، حسب اعتقاد الادارة الامريكية.

لفني تستطيع اذن أن تتفرغ لمعالجة عدة قضايا غير ديمقراطية اخرى تحدث في مناطق السلطة ـ الحواجز، اجتثاث الاشجار واقتلاعها، نهب الاراضي. مشاركة حماس في الانتخابات البرلمانية هي أصغر الأمور التي تستوجب قلقها، ذلك لأنها ستجد الى جانب حماس في نفس البرلمان ممثلين عن منظمات ارهابية اخرى مثل كتائب شهداء الاقصى وصقور فتح وربما الجبهة الشعبية ونشطاء مستقلين آخرين قام بعضهم بقيادة عصابات شوارع مسلحة وبعضهم شارك في العمليات.

مشاركة هؤلاء تهدف الى وضع البنى التحتية السياسية الشرعية لأبو مازن، وليس لاهود اولمرت. هذا سيكون حزام الدعم أو الرقابة السياسية لأبو مازن، الأمر الذي يتيح له اتباع سياسة مشابهة لتلك المتبعة في اسرائيل: لا تسوية نهائية وانما ادارة للصراع بصورة ذكية وحكيمة. مثلما ستقوم كديما على ما يبدو بتشكيل الحكومة القادمة في اسرائيل مع قيود مشروعة من اليمين، سيكون للحكومة الفلسطينية قيود مشروعة بنظر الجمهور الفلسطيني. هذا هو ما تمخضت عنه الانتفاضة: شراكة حماس ستوضح لأبو مازن أنه جدير طبعا بادارة المفاوضات مع اسرائيل، ولكن ليست لديه أو لدى فتح وحدانية في تحديد حدود الاجماع الوطني الفلسطيني.

مشاركة حماس قد تحل ايضا احدى المسائل التي تفتقد للحل (والمعنى) التي ثارت حتى منذ عهد عرفات: هل يرغب ولا يستطيع أم انه يستطيع ولا يرغب؟ هذا السؤال الذي طُرح في سياق التساؤل حول سيطرة عرفات على الارهاب تحولّ الى أهم مسألة سياسية عندما أصبح أبو مازن رئيسا. اسرائيل، كالعادة، سارعت الى اعتباره زعيما ضعيفا وأنه غير قادر على مكافحة الارهاب ودفع المفاوضات السياسية. ليس مُهما أن اسرائيل لم تكن تملك أي بضاعة سياسية لعرضها عليه، أو انها لم تنجح ايضا حتى في وضع اليد على المعتدين على اشجار الفلسطينيين، ذلك لانه عندما يكون هناك أبو مازن ضعيف فمن الواضح أن لا ضرورة للخروج في حملة سياسية بالتنازلات التي تنطوي عليها هذه الحملة.

انتخابات هذا الاسبوع لن تحولّ أبو مازن الى شمشون الجبار، ولكنها ستتمخض لاول مرة عن برلمان وحكومة ذات صلاحية ـ مثل صلاحية حزب لفني الجديد ـ مشتقة من كاريزماتية القائد الوحيد والحزب الواحد ـ فتح ـ التي تحظى بأهمية تاريخية أكثر منها سياسية أو من درجة القُرب من صانعي القرار الاسرائيليين. هذه المؤسسات ستُنتخب على أساس السؤال ماذا يريد الفلسطينيون أن يكونوا، وليس ماذا كانوا حتى الآن. كان بامكان لفني اذا أن تتوقف عن الجزع: البرلمان والحكومة الفلسطينيون سيبقيان ضمن صفة «غير الشريك». هم لن يتنازلوا عن القدس، ولن يتحدثوا عن حق العودة وحدود حزيران (يونيو)، وبذلك لن يمسوا بتركة شارون المقدسة التي تقول ان اسرائيل وحدها هي التي تحدد خطواتها بصورة أحادية الجانب.

ولكن هذه ستكون ايضا حكومة ذات أمور جديدة هامة: لن يكون من الممكن مواصلة تسميتها بالسلطة الارهابية، كما فعلت اسرائيل في عهد عرفات. ولن يكون من الممكن اتهامها بأنها غير مُنتجة أو غير تمثيلية، أي غير شرعية. ولاول مرة ستواجه اسرائيل حكما فلسطينيا وليس قائدا فلسطينيا أوحد. فهل هذه «الداديمقراطية» التي تخشى منها وزيرة الخارجية التي تحمل حقيبة وزارة العدل ايضا؟.

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2006/1/22

اشخاص امثال نتنياهو سيستغلون فوز حركة حماس بالانتخابات الفلسطينية لسحب اصوات ناخبين اسرائيليين

■ اولا: الباحة القريبة من مداخل مستشفى هداسا عين كارم تخلت مؤخرا عن مدينة الخيام التي اقيمت فيها وتم تفكيكها.. وان مئات كاميرات التلفزة والاخبار وكذلك الميكروفونات التي كانت مقامة هناك تم انزالها عن الحاملات ووضعها في الحقائب وان رياحا باردة تعصف في جنبات هذا المستشفى المقام على أعلى الجبل. وفي الطابق السابع من هذا المستشفى يرقد هناك رجل كان لغاية اسبوعين ونصف فقط ملك العالم والكل يدور من حوله، وفي محيطه يتلفظ بالاوامر وتتدفق من لسانه التعليمات. ومرة اخرى تثبت حقيقة مدى «قصر ذاكرة العالم» والجمهور ومدى اختزال الوقت لدى الناس وخصوصا السياسيين لكي يتغلبوا على المصاعب ويبادروا (فورا) بالدوران حول وضع «السياسي الجديد» الذي يقف على المنصة.. ليس هذا بعيداً، فقط قبل ثلاثة اسابيع كان شارون، والآن، فان اولاده وعائلته سوف تعرف بسرعة من هم الذين كانوا بحق «اصدقاء» جيدين ومن هم الذين كانوا عبارة عن ضيوف عابرين لساعة من الزمن ثم انتهت زيارتهم. ثانيا: بعد ان نشفق على كل العيون.. وبأمانة كبيرة وصدق، وبعد ان نصور جميع الثلاجات الفارغة، وايضا بصدق وامانة كبيرة، ودون مراوغة ولا تزييف للواقع، فان دولة اسرائيل لن تفكر ولن تشغل نفسها الا بموضوع واحد ووحيد هو «القنبلة الذرية الايرانية»، فحتى الان (وبحق) لا شيء سواها سوف يقلق هذه الدولة. هذا الموضوع ليس من المواضيع التي يمكن للمواطن ـ الاسرائيلي ـ ان يفكر بها وهو في طريقه الى صندوق الاقتراع للانتخابات البرلمانية. فهذا هو الموضوع الواحد، وهكذا يجب الاعتقاد وبحق ان الموضوع الواحد (وربما الوحيد) الذي يجب ان يكون بذهن المواطن الناخب ماذا سيفعل وكيف سيعرف من سيكون رئيسا للحكومة ومع حكومته التي سيشكلها في الوقت الذي سيضطرون فيه للتفكير واتخاذ القرار بخصوص هذا الموضوع الخطير (القنبلة الايرانية) وحين يتبين تماما أنها تشكل الخطر الحقيقي لوجود دولة اسرائيل؟!، وان الفا من رجال الاطفاء السياسيين لن يتمكنوا من تمرير المواضيع الاخرى ومنحها الوهج اللازم، لن يتمكنوا من تمريرها في ظل اشتعال نار هذا الموضوع الذي لن يستطيعوا اخماد لهيبه المشتعل، بوصفه الموضوع «الواحد الوحيد» الاكثر اهمية في اسرائيل.

ثالثا: الان، وبعد أن قررت الكتل الثلاث الرئيسية المتنافسة في الانتخابات البرلمانية القادمة، بعد ان تمكنت من ترتيب اسماء مرشحيها في القوائم الداخلية التي ستعرض للناخب الاسرائيلي، فانه يمكننا أن نبدأ بفحص «من هي القائمة» الافضل والاحسن ـ لنا ـ لكي تحكم هذه الدولة في السنوات القادمة. وعلى سبيل المثال، دعونا نأخذ الاسم المدرج في القوائم الثلاثة في الترتيب الرابع، لانه عادة ما يكون الاسم الرابع في القائمة هو المرشح لهذا الحزب ـ القائمة ـ ليكون وزيرا بارزا في الحكومة.

المرشح رقم أربعة في قائمة الليكود هو «جلعاد اردان» وكما اذكر فانه محام وكان عضوا في لجنة المالية.. حسنا، وماذا بعد؟ آه، حقا لقد كدتُ أنسى، فقد كان رئيسا لـ«شبان» الليكود. فماذا بعد؟، هل أنا لا اعرف، أم ان هذه هي فقط سيرته الذاتية التي لا تتعدى في احسن الاحوال «ستة اسطر» لا اكثر ولا اقل!.

والمرشح رقم أربعة في قائمة حزب العمل هو البروفيسور «أبيشاي بريفرمن» وهو اقتصادي له اسم معروف، ومن رؤساء البنك الدولي المعروفين، ورئيس جامعة بار ايلان الذي تمكن من انشاء هذا الصرح الكبير، وهو رجل قرار.. مدير لامع.. تنفيذي عملي من الطراز الاول، صاحب رؤيا واضحة وتمكن كثيرا من تحقيق افكاره ونظرياته وجعلها أمرا واقعيا. أما المرشح رقم أربعة في قائمة حزب «كديما»، فهو الجنرال ـ المعروف «آفي ديختر» رئيس جهاز المخابرات العامة ـ الشاباك ـ والذي تمكن خلال سنوات الانتفاضة من القفز بهذا الجهاز وتحقيق انجازات مؤثرة وبالغة بل والاكثر اهمية منذ تأسيس هذا الجهاز.. وهذا اقوله فقط لجمهور المترددين.

رابعا: العامل الذي سيتمكن من تحديد وتوجيه نتائج الانتخابات القادمة ليس ـ ذلك ـ الذي يعيش الى جانب حدود دولة اسرائيل، بل إنه بالتحديد تنظيم «حماس». لان تمكن هذا التنظيم من الفوز بالانتخابات التشريعية القادمة هذا الاسبوع، ووصوله الى مركز مهم في السياسة الفلسطينية ومراكز القرار سوف يقوي ويدعم الى حد كبير موقف ونظرية الساسة الاسرائيليين من اصحاب نظرية «لقد قلنا لكم من قبل» وفي طليعتهم وبمقدمتهم نتنياهو بزعامة الليكود الذي سيقف صارخا «لقد قلت لكم». فالاشخاص الذين ستسقط صواريخ القسام في باحات بيوتهم لن يفكروا ـ كثيرا ـ بالسلام العادل كما نريد، بل سيفكرون ـ فقط ـ بالخطر القريب الداهم، وان هؤلاء سيركضون باتجاه صناديق الاقتراع ليعبروا عن خوفهم وعن تضامنهم مع الذين سيرفعون شعار «لقد قلت لكم اكثر من مرة».. لقد قلنا لكم ان زعماء حماس سوف يقفون بالمواجهة وان هؤلاء لا يفكرون.. وما الى ذلك من اقوال مع ان هذه المطالب ستكون مبالغا بها.

خامسا: فيما بعد انتهاء الانتخابات القادمة للانتخابات البرلمانية القادمة، فان ما لا يقل عن 40 ـ 45 مقعدا في هذه الكنيست القادمة قد تم توزيعها منذ الان، وسوف تتوزع ما بين هذه الاحزاب الثلاثة الكبيرة ـ بغض النظر عن النسبة التي سيحظى بها كل حزب. وعلى سبيل التقدير والتخمين فقط: فان الهوة والفروقات ما بين الاحزاب الثلاثة الكبيرة سوف تتقلص، وان الاحزاب (العمل والليكود وكديما) ستكون قريبة من بعضها البعض، وذلك بعد ان يتبرع حزب «كديما» من خزنته بما يعادل (8 ـ 10) مقاعد كانت الاستطلاعات السابقة قد تنبأت بها لصالحه، سوف يتبرع بها لغيره، بحيث يتمكن حزبا العمل والليكود من تجاوز خط الـ 20 مقعدا التي لم يستطيعا بلوغها في الاستطلاعات حتى الان، بحيث يتمكن كل من بيرتس ونتنياهو من الادعاء بأن «هذا الفوز كان بقدرته وبفضل إسمه.. فقط».

السؤال اليوم هو: لمن سيتوجه ايهود اولمرت اولا في ليلة نتائج الانتخابات ـ الى العمل ام الى الليكود؟ وفضلا عن ذلك فالله كبير، ففي دولة اسرائيل، وبعد ان بقي شهران فقط على هذه الانتخابات، فانها دولة «مجنونة» وكل شيء ممكن.. ولا شيء مستحيلاً فيها.

ايتان هابر
كاتب ومحلل
(يديعوت احرونوت) 2006/1/22

يجب القضاء عليه وعدم الاكتفاء ببؤرة هنا واخرى هناك

الاستيطان تنظيم اجرامي كبير ومتنفذ في الدولة

■ هل توجد في اسرائيل جريمة منظمة؟ وهل يوجد فيها جهاز اجرامي يقوم بدس أياديه بصورة عميقة في قيادة الحكم والجيش والشرطة وجهاز القضاء فارضا سطوته ورهبته عليهم؟ وهل توجد مؤسسة منظمة جيدا مع قيادة «عرّابين» و«جنود» يُطيعون أوامرها؟ وهل تفرض هذه الجريمة المنظمة رهبتها على المجتمع الاسرائيلي كله مُحدقة أمنه بالخطر؟. لشدة الأسف، الجواب على كل هذه الاسئلة ايجابي. في اسرائيل توجد جريمة منظمة ذات قوة. لاعضاء هذه الجريمة أذرع طويلة متغلغلة في أروقة الحكم واجهزة القانون، هم أصحاب مظهر نزيه وبنية منظمة مع عرّابين ـ حاخامات وجيش جنود عنيف يخضع لرغبتهم ويفرض رهبته على محيطه ويُحدق سلامة المجتمع كله بالخطر، يدعونهم بالمستوطنين. المواطن الذي يعيش في دولة توجد فيها جريمة منظمة، يوجه انتقاداته بالأساس الى مؤسسات القانون لعجزها عن حمايته وتأمين سلامته. الآن، عندما بدا أن نفوس الاسرائيليين قد بدأت تضيق ذرعا بما يحدث في الضفة، أصبح عليهم أن يُوجهوا جلّ ادعاءاتهم تجاه من سمحوا للتنظيم الاجرامي بالسيطرة على مراكز القوة في الدولة، والقيام بكل ما يحلو لهم في مناطق الاحتلال الخاضعة لها. هنا ايضا، مثلما هي الحال في مناطق الاجرام، توجد مربعات خارج السيادة والقانون. مثلما حدث مع «بيارة دقة» في يافا، ذلك الموقع الذي خشي الشرطيون من دخوله خلال سنوات خوفا من العائلة الاجرامية التي سيطرت عليه ـ نجد الصورة تتكرر في عمونة والخليل ومزرعة سكالي والتلة 725. الصرعة الرائجة الآن هي التعبير عن الصدمة من اعمال المستوطنين في الخليل. حتى القائم بأعمال رئيس الوزراء، اهود اولمرت، يهدد المتمردين على القانون بقبضة حديدية. وزير الدفاع شاؤول موفاز كعادته يلائم نفسه وفقا للنغمة الرائجة، وعليه دعا لطرد كل «المخالفين» من الخليل. من الذي يقصده بالضبط؟ فقط اولئك الذين رفعوا أياديهم على جنود الجيش. وأين كان حتى الآن؟ هناك درجة كبيرة من التملق والنفاق في الصدمة الشعبية الظاهرة: طوال سنين كان مستوطنو الخليل يعتدون على جيرانهم الى أن اضطر هؤلاء الى ترك منازلهم وحوانيتهم والهرب منها. كل من زار الخليل وجد هناك مدينة أشباح، ولكن قلة قليلة هي التي رغبت في معرفة ذلك في اسرائيل. فقط عندما تجرأ المستوطنون على المس بالجنود والشرطيين ثارت صرخة. ولكن هذه الصرخة يجب أن تكون موجهة ضد من سمحوا للجريمة بأن تزدهر عبر السنين.

لا يتعلق الأمر بالجنود والشرطيين ورجال «الشاباك» فقط الذين عرفوا، التزموا الصمت، بل ودعموا تلك الاعمال. مثلما يحدث في كل جريمة منظمة ـ المسألة تتعلق بأجهزة حكم أوسع نطاقا. وزارة الاسكان والجيش والادارة المدنية الذين زودوا «كل البؤر الاستيطانية غير القانونية» بالبنى التحتية والمياه والكهرباء وشقوا الشوارع وقدموا الحماية والمساعدة ـ كلهم مشاركون في الاجرام. السلطة التنفيذية ساعدت في توسيع سيطرة عائلات الاجرام في الضفة، والسلطة القضائية كانت شريكة في هذا العمل الشائن، كما هي الحال مع الجريمة المنظمة عادة.

محكمة العدل العليا التي ترفض الآن اتخاذ قرار بشأن الالتماسات المقدمة ضد عدد من البؤر الاستيطانية لا تستطيع أن تتفاخر بالبقاء. حكاية بناء عمونة مثلا مسألة مثيرة حقا: هذه المستوطنة وُضعت على ارض فلسطينية خاصة منذ عام 1995. وزارة الاسكان بدورها موّلت البنى التحتية بقيمة 2,1 مليون شيكل من دون وجود تراخيص بناء، وعليه، لماذا يتوجب أن نوجه الاتهامات لسكان عمونة بينما تقوم الدولة بتمويل بناء مستوطنتهم؟ وحتى عندما أصدرت الادارة المدنية أوامر هدم في تشرين الاول (اكتوبر) 2004 ضد تسع فيلات فاخرة في الموقع، لم يخطر ببال أحد أن يُحرك ساكنا من اجل التنفيذ. الأمر تطلب تدخل حركة السلام الآن من اجل قيام محكمة العدل العليا بالبحث في هدم المباني غير القانونية.

إلا أن محكمة العدل تصرفت كعادتها مع مثل هذه الدعاوى: في الاسبوع الماضي مثلا منحت تمديدا للمستوطنين من دون معرفة السبب من وراء ذلك. ايضا فيما يتعلق بالمعتدين على سوق الجملة في الخليل، لم تُبد المحكمة حماسة بارزة في تحركها. منذ أن صدر قرار الاخلاء الاول في تموز (يوليو) 2001 على يد الادارة المدنية، استطاع أولاد المستوطنين البصق في وجه العجائز الفلسطينيين. الدولة تعهدت في 2003 أمام المحكمة العليا بالاخلاء، إلا أن شيئا لم يحدث. محكمة العدل العليا لا تتصرف على هذا النحو دائما. عندما قدم تسعة مواطنين من رفح التماسا في أيار (مايو) 2004 ضد هدم منازلهم، أصدر القاضي الياهو ماتسا أمرا احترازيا في منتصف الليل ضد الهدم، إلا أن المحكمة احتاجت 48 ساعة فقط لتقوم بالغاء قراره هذا. كلما كان الفلسطينيون يلتمسون ضد هدم منازلهم تحركت محكمة العدل العليا بسرعة وحزم لرفض طلباتهم، أما عندما يكون الأمر مريحا للمحكمة العليا فانها تُبدي السرعة والخفة في الحركة. لا جدوى من التأثر المفرط باخلاء المُعتدين في عمونة، فالمهمة الوطنية الحقيقية تتمثل في اخلاء بؤر الاجرام المنظمة كلها. اولمرت الذي سجل في بداية سيرته السياسية حملة معلنة ضد الاجرام المنظم، ملزم بمعرفة ذلك. المنظمة الاجرامية التي يواجهها الآن أقوى بعشرات الأضعاف من الأخوة سيسكوني في مبسيرت تسيون الذين تصدى لهم قبل 30 سنة بالضبط. في حينه وقف مثل الطود ضد من فرضوا رهبتهم على بلدة صغيرة، والآن، ها هو يقف أمام من يرتهنون دولة بأكملها في الأسر.

جدعون ليفي
كاتب رئيسي
(هآرتس) 2006/1/22

التناقض في المواقف السياسية التي تميز تصريحات قادة حزب كديما تعاظمت الى الحد الذي تعتبر فيه تجاوزا للديمقراطية

■ خوف كبير يفوح من اقوال «يهوده لينكري» التي نشرت يوم 2006/1/18 تحت عنوان «انتصار التفكير ذي البعد الواحد»، ومع ذلك فمن الصعب جدا علي الاتفاق مع الاعتقاد بأنه يوجد حزب ذو بعد واحد يقف أمامنا الان!. قد يكون من الصحيح تسمية هذا الحزب ووصفه بأنه «حزب الكل، ولكنه ليس حزبا لأي شيء»، لان كل من يراقب ويتابع التصريحات الصادرة عن زعماء حزب «كديما» المتناقضة يفهم على الفور بأن صعوبة كبيرة تقف حائلا دون فهمه لما يريده هذا الحزب غير المستقر او الواضح الاتجاه.

اتفاق نهائي بعد الانتخابات القادمة، وكذلك تنفيذ انسحاب من جانب واحد في الضفة الغربية، «شارون كان قد اصدر أوامره لدراسة امكانية تنفيذ انسحابات اضافية في الضفة الغربية» هذا ما نشرته صحيفة «هآرتس» في عددها بتاريخ 2006/1/16 انسحابا كاملا، وفي نفس الوقت ايضا انسحابا جزئيا من الضفة الغربية.. («توجد أربعة بدائل: اخلاء مستوطنات منعزلة في الضفة الغربية.. انسحاب من اراض تشكل 92 في المئة من مساحة الضفة الغربية، وهذا حسبما نشرته صحيفة «نيويورك» للكاتب اري شبيط بتاريخ 2006/1/16). كذلك نقرأ عن «التنازل في القدس»، وفي نفس الوقت نقرأ عن «الحفاظ على اجزاء القدس» (وهذا ما طالعناه من حديث نسب لكلمان غبير في مقابلته مع مجلة «نيوز ويك» الامريكية والذي قال فيه «ان رئيس الوزراء مستعد لاجراء تسوية في موضوع القدس» وهذا ما نقلته القناة الاولى واذاعته بتاريخ 2005/12/13). وجود ائتلاف يؤيد ويتضامن مع «مبادرة جنيف» وفي نفس الوقت فان حزب ميرتس يتحدث عن الاستمرار في تطبيق «خارطة الطريق» وانه (اي حزب ميرتس) بدأ باختيار الوزراء الذين سيمثلونه في الائتلاف مع «كديما» بعد انتهاء الانتخابات بحيث يقولون «انه لم يعد بالامكان اتخاذ خطوات جديدة من جانب واحد.. ولكن اذا فشلت خارطة الطريق..؟». تبدو ملامح الفشل واضحة على وجه هذا الحزب، وانه حين نتحدث عن «حزب السلطة» والذي سيحكم الدولة فان القلق يكون مبررا وواضحا اذا كان هذا الحزب «بدون طريق واضح». ولكن الاخطر من ذلك، هو أننا لا نتحدث بالفعل عن حزب لا يعرف طريقه، بل عن حزب يعمل عن قصد «لعدم توضيح طريقه، أي اننا لا نتحدث عن حزب يخطىء، بل عن حزب يتعمد الخطأ»، أي حزب يذر الرماد في عيون الجمهور الاسرائيلي. وان نشر مثل هذه البيانات التي تظهر كثيرا من المواقف والخطوات وكذلك ابراز اكثر من برنامج سياسي مستقبلي، يفسح المجال لان يبرر كل مواطن في اسرائيل لنفسه بأنه رأى في حزب كديما الاتجاه الذي يعتقده ويريده، ويعطي نفسه الجواب على سؤال لماذا انتخبت هذا الحزب، وأن يجيب: انه يمثل ما أريده دون أن يتردد في ذلك، وهذا هو الخطر الأكبر في أن لا يتعهد هذا الحزب بتنفيذ سياسة محددة له بعد الانتخابات، وأن يُغرر بالمواطن الاسرائيلي الذي سينتخبه. عدم وجود طريق واضح وخطة سياسية ذات مضامين معروفة سلفا، سوف تتيح الفرصة لرجال وزعماء حزب كديما أن يقولوا بعد الانتخابات، وحين تحين لحظة كشف الوجه الحقيقي لهذا الحزب، سوف يقولون صراحة: لقد قلنا لكم ذلك قبل الانتخابات، وعلى هذا الأساس حصلنا على تأييد واختيار الجمهور وشكلنا حكومتنا، وهذا ما ورد في خطاب هرتسليا الشهير، وكذلك في المقابلة مع مجلة «نيوز ويك»، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نتخيل طبيعة الدعاية الانتخابية، فنحن نتوقع أن يقف شمعون بيريس عشية الانتخابات ويتحدث عن الحدود النهائية التي ستقرر وفقا لخطوط حزيران (يونيو) 1967، وفي صبيحة اليوم التالي سيقف أمامنا، وبسرعة، تساحي هنغبي لينفي ذلك ويؤكد على أن «القدس ستبقى موحدة». ان وجود تعدد للآراء يعتبر ظاهرة جيدة، إلا أن مواقف متناقضة وذات أبعاد مصيرية لا تتبلور في نهاية المطاف بخطة سياسية واحدة وبقرار واحد، ستشكل تضليلا للجمهور وستُظهره على أنه حزب بلا قرار، والمشكلة ستكون على وجه التحديد، أن حزبا يحظى بهذه الشعبية لا تتناسب أبدا مع قدرته على اتخاذ القرار، أي انه سيكون حزبا القرار فيه مُعلق بشخص واحد وليس بخطة وبرنامج الحزب التي كان يفترض بالحزب أن يعلن عنها ويحددها قبل الانتخابات، لا بعدها.

الشعبية والجماهيرية تعتبر حجر الأساس في العملية الديمقراطية، ولكن حين لا تكون فيه ديمقراطية وتوجد فقط شعبية وتأييد، فان مجموع الاصوات والآراء ستتحول شيئا فشيئا الى صوت كالصريم الحاد الذي يصم الآذان، مع أنهم أعدوه سابقا، وعن قصد، ليضلل الجمهور ويتيح المجال أمام قيادة الحزب لأن تفعل ما تريد وأن تتخذ القرار الذي يحلو لها دون تردد.

وكذلك الحال بالنسبة للشخص الذي يتزعم هذا الحزب الآن، ففي الأمس القريب كان اول من أيد عملية الانسحاب من جانب واحد ودعمه، وأيد كذلك التمهيد والاعداد لعمليات انسحاب اخرى في الضفة الغربية بعد الانتخابات، لكنه الآن (اولمرت) لا يستبعد الدخول في محادثات سياسية مع الفلسطينيين حول التسوية النهائية والحدود، مع أن خريطة الطريق لا تفرض عليه، ولا على اسرائيل، اتخاذ مثل هذه الخطوة (كما نشرت ذلك صحيفة «معاريف» بتاريخ 10/17)، فماذا سيكون عليه الحال غدا؟.

حسنا أيها الاصدقاء، ليس بهذه الطريقة يحصلون على السلطة، يجب احترام كل طريق يمكن اختيارها بصورة ديمقراطية، ولكن بشرط أن تكون طريقا واضحة ومعروفة التوجه والاسلوب وعلنية قبل الانتخابات وليس بعدها.

ليمور سميميان دارش
كاتبة ومحللة ومحاضرة في الجامعة العبرية
(معاريف) 2006/1/22

باراك تحولّ من كنز الى عبء وتصرفه يدل على أنه لم يفهم أن دوره في السياسة الاسرائيلية قد انقضى الى غير رجعة

■ وصل ايهود باراك في الاسبوع الذي مضى الى عطلة ميلاد، وتبين أنه يمكن ترتيب الأمر من غيره. أصبح حزب العمل المتجدد فجأة لا يضم جماعة من الخُردَ والشقّر الذين يشيخون. أصبحت قيادة الحزب مؤلفة فجأة من شبان نشطاء ومن رجال ذوي خبرة في جميع المجالات. أصبح فيه فجأة إدماج مثير بين الاجتماعيين والأمنيين الحقيقيين، بين أناس يستطيعون في الآن نفسه محاربة الفقر، والفساد والارهاب. يوجد هناك من يُستطاع العمل معه.

فجأة زيح فؤاد بن اليعيزر الى الخلف متأخرا عشر سنين؛ أما الشيء المثير الكبير، ايلي بن مناحيم، فقد أُبعد من القائمة لصالح يورام مارتسيانو من اللد (وهو ممثل «أحياء أهل»)، وصالح طريف، الذي أُدين برشوة وباحتيال، رُكل خارجا لصالح مرشح درزي طاهر الكفين، وناديا حلو، وهي عربية من يافا تشغلها الموضوعات الاجتماعية، هجمت على مكان آمن في القائمة. لم يبق فجأة الكثير من حزب الكوكتيل، الشرِه ومن الرحلات في العالم التي قادها شمعون بيريس واستطلاعات الرأي التي تنبأت له بـ 14 نائبا فقط. أصبح للحزب الجديد فجأة الخلية الفضلى. ل